

الولايات المتحدة باعت لنفسها حلم تغيير الصين

الرؤساء الأميركيون بعد الحرب الباردة استندوا على الأفكار الليبرالية السائدة لتغيير نهجهم تجاه بكين



هل تغيرت الصين حقاً؟

وهكذا بدأت المرحلة الثانية من سياسة كلينتون تجاه الصين، وهي المرحلة التي برزت إقامة العلاقات ليس فقط من أجل تعزيز التحرير داخل الصين، ولكن أيضاً لتعزيز نمو "القوة المسؤولة" على المسرح العالمي. دعم هذا الموقف الجديد حملة كلينتون لإدخال الصين في منظمة التجارة العالمية وأدى في النهاية إلى دعوته إلى بناء "شراكة استراتيجية" معها في 1997.

لحظة التغيير

كما هو الحال مع جهود حملة كلينتون الانتخابية، استخدم جورج دبليو بوش (اليمين) في البداية نبذة أكثر تشدداً تجاه الصين من سلفه. وخلال حملته الانتخابية، دعا إلى إعادة تعريف الصين على أنها "قوة منافسة" والتركيز بشكل أكبر على حلفائها الآسيويين. وبمجرد توليه منصبه، وصف بوش الابن أمام الكونغرس الصين أنها "منافس استراتيجي"، بينما اعتبرها مسؤولو إدارته بأنها "منافس إقليمي محتلم" ودعا إلى "أن تكون صريحة بشأن خلافاتها" بشأن قضايا تايوان وحقوق الإنسان وانتشار الأسلحة النووية.

ولكن حتى في الوقت، الذي سعى فيه الرئيس إلى إعادة توجيه العلاقات الثنائية نحو إطار المنافسة، ضاعف بوش من القوة التحويلية للعلاقة الاقتصادية. وأشار إلى مجال التجارة على أنه أداة رائعة لخلق بكين أكثر ليبرالية.

وفي حديثه أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجلوس في مايو 2001، أعلن بوش الابن أنه "عندما نفتح التجارة، نفتح العقول.. نحن نتاجر مع الصين لأن التجارة هي سياسة جيدة لاقتصادنا، لأن التجارة هي سياسة جيدة للديمقراطية، ولأن التجارة سياسة جيدة لأمنا القومي".

ولكن جاءت أحداث 11 سبتمبر لتكون الضربة الأخيرة لأي فكرة عن الصين كخمس استراتيجي، وبعد شهر من الهجمات، وخلال مؤتمر صحافي في شنغهاي، ركز الرئيس بوش على وصف الصين بأنها أحد "الشركاء المهمين" للولايات المتحدة في "التحالف العالمي للإرهاب" ورحب بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ودعا إلى بناء علاقة بناءة.

ورغم أن بوش حول تركيزه من المنافسة إلى التعاون، إلا أنه استمر في شرح سياسة الولايات المتحدة من حيث تشكيل مستقبل الصين. وفي نفس المؤتمر، كرر التأكيد على أن "الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ستسيران جنباً إلى جنب"، وأن "التقدم الصيني يعتمد على اندماج الصين الكامل في قواعد وأعراف المؤسسات الدولية".

والأسلحة والتبادل التجاري. ولهذه الغاية، صاغ سياسة جديدة تجاه الصين، تربط التجديد المستقبلي لوضع "دولة الأعلى أفضلية" بمقدار تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان.

ولقد برر كلينتون هذا التحول في السياسة بالاعتقاد بأن "عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي في الصين سيصبحها قدر أكبر من الحرية السياسية وأنه من خلال دعم الإصلاح الديمقراطي السلمي والمؤيد للسوق خطت إدارته لزرع بذور التغيير المعفمة بالأمل في الصين".

ولكن في مايو 1994، تخلى كلينتون عن هذا النهج، وتحول إلى سياسة السعي للتغيير من خلال بناء العلاقات. ومع تزايد أهمية المجالات الأخرى للعلاقات الثنائية، أعلن عن تحركه لفصل حقوق الإنسان عن التجديد السنوي للوضع التجاري الذي جعل الدولة الأعلى أفضلية للصين، بحجة الوصول إلى نهاية فائدة تلك السياسة وقد حان الوقت لاتخاذ مسار جديد نحو تحقيق "هدفاً ثابتاً".

تغييرات ترامب المفاجئة في ما يتعلق بالعديد من سياسات عهد الرئيس السابق باراك أوباما ستبقى هي القاعدة

وتعتقد أن أفضل نهج لمواجهة المخاطر، التي يجلبها التكامل هو عزل الولايات المتحدة عن العالم بشكل أفضل. أما خطط الصعد الثالث فهو الأكثر صراحة إذ يؤمن الجمهوريون بشدة بالاستثنائية الأمريكية، حيث يوافق الأغلبية منهم على أن الولايات المتحدة ليست فريدة من نوعها فحسب، بل إنها أيضاً أعظم دولة في العالم. وقد تراجع الدعم الديمقراطي لهذه الفرضية في عهد ترامب.

ومن المفارقات أن ترامب جادل مراراً وتكراراً بأن بلاده ليست أفضل من القوى العالمية الأخرى حتى أنه دعا في الأونة الأخيرة إلى برنامج "للتعليم الوطني" في مدارس الدولة. وبعد أربع سنوات من مشاهدته وهو يعمل، يعد الديمقراطيون هم الأكثر اقتناعاً بهذه النظرة. ووجهة النظر المتشائمة إزاء هذه الانتقاسات هي أن العالم يدخل حقبة من الاضطرابات المستمرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

للجمهور الأمريكي أول تصور شامل يركز على تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين.



زاكاري هافير
الأميركيون لا يتعلمون
من نجاح الانفتاح في
العلاقات وفضله

ورغم اتباع نهج بوش في الصين خلال الانتخابات الرئاسية عام 1992، فقد تمسك بيل كلينتون في النهاية بلغة التحويل في منصبه، وحاول الضغط على الصين للتغيير وخلال بيان حول سياسة بلاده تجاه الصين في مايو 1993، سخر من بوش لعرقلة جهود الكونغرس لفرض شروط على تجديد "قواعدنا التجارية المواتية تجاه الصين". وأعلن كلينتون حينها "لقد حان الوقت لأن تعترف السياسة الأمريكية الموحدة بقيمة الصين وأميركا"، معرباً عن حاجة الولايات المتحدة للضغط على الصين بشأن حقوق الإنسان وانتشار

هل تخدم انعزالية ترامب سياسة واشنطن الخارجية

ومع ذلك، وبالنظر عن قرب قليلاً، سيبدأ التوافق الواسع في الأراء في التبدل، وعلى وجه الخصوص هناك ثلاثة خطوط صعد حزبية في كيفية رؤية الأميركيين إلى الشؤون العالمية. ويتعلق أحد تلك الصعود بما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز بشكل رئيسي على التهديدات الأمنية "الخشنة" أو "الناعمة".

وعلى الرغم من أن الديمقراطيين يشككون في الصين، إلا أنهم قلقون أكثر بشأن التهديدات غير التقليدية التي يمكن أن تعرض استقرار وسلامة المجتمع الأمريكي للخطر دون إطلاق رصاصه مثل تغير المناخ ومرض كوفيد - 19 وأثار عدم المساواة العرقية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه من المرجح أن يحدد الجمهوريون القضايا الأمنية التقليدية، مثل إيران والإرهاب بالإضافة إلى المهاجرين واللاجئين باعتبارها التهديدات الرئيسية للولايات المتحدة.

ويرتبط الصعد الأول بالصعد الثاني، الذي يتضمن مسألة الاعتماد على الذات مقابل التضامن. ولا يزال الديمقراطيون يميلون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة جزء من عالم أكبر ويعتقد 80 في المئة منهم أن التصدي للتهديدات العابرة للحدود مثل كورونا سيتطلب تعاوناً دولياً معززاً. في المقابل، ترغب غالبية من الجمهوريين في إكفاء ذاتي أكبر

انقطاعاً تاماً في هذه العلاقة، ولن أشجع على قطع العلاقات بالكامل".

ومن هنا اتضح أن بوش الأب لم يكن راغباً في التخلي تماماً عن حلمه بالعمل مع الصين، وهو الموقف الذي أسفر عن سنوات من التوتر بين بوش والكونغرس الأكثر تشدداً، ولذلك وفي مواجهة رد الفعل العنيف الذي أعقب مذبحه تيانانمن بدأ في تبرير استمرار التواصل مع الصين على أساس دعم التحويل الديمقراطي والليبرالية.

وفي نفس المؤتمر الصحافي قال بوش "أعتقد أن العلاقات التجارية أنت، في جوهرها، إلى هذا البحث عن المزيد من الحرية.. أعتقد أنه نظراً لأن الناس لديهم حافز تجاري، سواء كان ذلك في الصين أو في أنظمة شمولية أخرى، فإن الانتقال إلى الديمقراطية يصبح أكثر صعوبة". وقد حافظ بوش على العلاقات مع الصين طوال فترة رئاسته، وادعى لاحقاً أنه في قضايا مثل حقوق الإنسان، والحد من الأسلحة، والتجارة، "نحن نحقق فرقا في الصين من خلال استمرار مشاركتنا". ومن خلال القيام بذلك، قدم بوش

يثير جنوح الصين إلى ما يوصف بـ"الاستبداد المتعمق" وقوميتها العدوانية نقاشاً ساخنًا هذه الفترة بين محلي السياسة والمسؤولين الحكوميين السابقين والأكاديميين وغيرهم في الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة قد تمكنت بالفعل طيلة العقود الأربعة الماضية من فهم الحكومة الشيوعية في بكين، بينما يكمن في قلب ذلك سؤال مثير للجدل بشأن نجاح واشنطن في مساعدتها لتغيير "عدوها" في المقام الأول.

والاشنن - يزعم المدافعون عن الانفتاح على الصين، والذين بنى العديد منهم حياتهم المهنية الخاصة حول تلك الفكرة، أن السياسيين والمسؤولين الأميركيين لم يهدفوا أبداً إلى تحويل القوة الاقتصادية الثانية في العالم إلى ديمقراطية ليبرالية أو شريك وثيق للولايات المتحدة. وبينما يجادل البعض بأن الهدف كان تشكيل السياسة الصينية لتتماشى أكثر مع أهداف الولايات المتحدة من حيث خلق مجتمع أكثر انفتاحاً، وتقليل السلوك التخريبي في الخارج، وإجراء عمليات تجارية شفافة، يرى آخرون أن ناتج هذا الانفتاح كان بلاغياً، مدعين أن الانتقادات غالباً ما تفضل في التمييز بين الطريقة التي تدير بها واشنطن سياساتها علناً، من خلال الإشارة إلى القيم، والطريقة التي تصوغها بها فعلياً، من خلال وضع المصالح الوطنية أولاً.

ويقول زاكاري هافير، وهو محل سياسي مختص في الشؤون الصينية، إن هذه الجهود للتقليل من أهمية دوافع الانفتاح على الصين ترقى إلى مستوى التلاعب، في محاولة لإعادة تشكيل الموقف للتشويش على الفضل.

نظرة مختلفة

بدأ الجدل يتصاعد حول ذلك الأسلوب في التعامل مع الصينيين خلال عهد جورج بوش الأب، فقبل الاحتجاجات والقمع في يونيو 1989، أعرب بوش، الذي كان رئيساً لمكتب الاتصال الأمريكي ببكين في منتصف سبعينات القرن الماضي عن اهتمامه الشخصي العميق بالصين.

وبعد عدة أيام من توليه المنصب، كان يؤكد بالفعل على "العلاقة الاستراتيجية والتجارية والثقافية القوية والمهمة التي نتمتع بها مع الصينيين". وقد تحدث بوش عن الإمكانيات الكبيرة للتعاون القوي مع بكين في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك حل النزاعات والسيطرة على الأسلحة ومكافحة الإتجار، والقضايا البيئية والتجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والتعليم.

ومع ذلك، ورغم تفاؤله السابق، إلا أنه بعد مذبحه ميدان تيانانمن الدموية في يونيو 1989، لم يكن أمام بوش الأب من خيار سوى تعديل خطابه، ففي مؤتمر صحافي في 5 يونيو أعلن عن اتخاذه إجراءات عقابية وأدان حملة القمع الوحشية، مشيراً إلى أن "الولايات المتحدة لا يمكنها التغاضي عن الهجمات العنيفة ولا يمكنها تجاهل العواقب على علاقتنا مع الصين".

ولكن بوش أصر كذلك على أن "هذا ليس الوقت المناسب لإصدار رد فعل عاطفي، ولكن لاتخاذ إجراء منطقي ودقيق يأخذ في الاعتبار مصالحنا طويلة الأجل والاعتراف بالوضع الداخلي المعقد في الصين". وأكد بقوة "لا أريد أن أرى

الاشنن - يزعم المدافعون عن الانفتاح على الصين، والذين بنى العديد منهم حياتهم المهنية الخاصة حول تلك الفكرة، أن السياسيين والمسؤولين الأميركيين لم يهدفوا أبداً إلى تحويل القوة الاقتصادية الثانية في العالم إلى ديمقراطية ليبرالية أو شريك وثيق للولايات المتحدة. وبينما يجادل البعض بأن الهدف كان تشكيل السياسة الصينية لتتماشى أكثر مع أهداف الولايات المتحدة من حيث خلق مجتمع أكثر انفتاحاً، وتقليل السلوك التخريبي في الخارج، وإجراء عمليات تجارية شفافة، يرى آخرون أن ناتج هذا الانفتاح كان بلاغياً، مدعين أن الانتقادات غالباً ما تفضل في التمييز بين الطريقة التي تدير بها واشنطن سياساتها علناً، من خلال الإشارة إلى القيم، والطريقة التي تصوغها بها فعلياً، من خلال وضع المصالح الوطنية أولاً.

ويقول زاكاري هافير، وهو محل سياسي مختص في الشؤون الصينية، إن هذه الجهود للتقليل من أهمية دوافع الانفتاح على الصين ترقى إلى مستوى التلاعب، في محاولة لإعادة تشكيل الموقف للتشويش على الفضل.

الانتقادات تجاه الصين

لم تميز بين طرق تبرير واشنطن لسياساتها بداعي القيم، وأخرى تصوغها فعلياً لحماية مصالحها

وخلال الحرب الباردة، برر القادة الأميركيون التعامل مع الصين على أنه كبح جماح السياسة الخارجية "الثورية" للصين، وإقامة علاقة ثنائية مستقرة، ومواجهة التهديد السوفيتي وكلها كانت أهدافاً معقولة.

وعلى مدار ما يقرب من عقدين من الزمن بعد تلك الحقبة، باع القادة الأميركيون فكرة الانفتاح على بكين على أنها تغيير للصين، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة لم يكن ينبغي لها أن تقيم علاقات مع الصين، بل إن الأميركيين، بحسب هافير، لا يمكنهم التعلم من نجاحات وتشلل الانفتاح في

جعلنا دولا أخرى غنية، بينما تلاشت ثروة وقوة وثقة بلدنا في الأفق". ومع ذلك لا يبدو أن معظم الأميركيين يتبنون حجته بأن العالم يستغل قوة عظيمة ساذجة وسخية للغاية.

وتشير وكالة بلومبرغ استناداً إلى تلك الدراسة إلى ارتفاع عدد الأميركيين الذين يعتقدون أنه ينبغي على بلدهم أن يلعب دوراً أكبر في الشؤون العالمية بعد أن وصل إلى أدنى مستوى عام 2014، بينما يرى أكثر من الثلثين تأييدهم لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ومبدأ التشاور الوثيق مع الحلفاء.

وحتى وسط جائحة انتشرت عبر عالم مفتوح، ظل الدعم للعولمة

والاشنن - تعيد انعزالية الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد أربع سنوات من دخوله البيت الأبيض، الجدل مرة أخرى بين المحليين بشأن ما إذا كان الأميركيون لا يزالون ملتزمين بسياسة خارجية عالمية أم أنهم باتوا مستقطبين بشكل خطير بشأن قضايا تتعلق بكيفية تعامل بلدهم مع العالم وكيف ينبغي أن تنظر البلاد إلى نفسها.

وبالنظر إلى مراجعة التاريخ ثبت أن شعار "أميركا أولاً"، الذي يتبناه ترامب ليس بدعة انتخابية، بل يعود إلى القرن التاسع عشر، وتصريحاته بشأن النظام العالمي والمبادئ الرئيسية للسياسة ليست سوى نزعة قديمة من التفكير حول دور الولايات المتحدة في العالم.

وتعطي دراسة استقصائية حديثة أجراها مجلس شيكاغو للشؤون العالمية إجابة واضحة عن ذلك، فقد ثبت أن المخاوف من هروب الأميركيين إلى الانعزالية تحت حكم ترامب لا أساس لها من الصحة، إلا أن مجالات رئيسية للخلاف ظهرت بين الديمقراطيين والجمهوريين، والتي يمكن أن تسبب عدم استقرار في التعاملات الأميركية مع عالم غير مستقر.

ومذ أن أعلن ترامب عن سعيه للترشح للرئاسة في 2015، انتقد مراراً منطق النزعة الدولية للولايات المتحدة. وقال في خطاب توليه "لقد

